

تأثير مخاطر السيولة في القيمة السوقية للاسهم العادية — دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة للمدة من (2014 – 2019)

الباحث عادل حميد عبد سعدون

الاستاذ الدكتور عبد الرضا فرج بدرابي

كلية الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية

جامعة البصرة¹

المستخلص :

هَدَفَ البحث إلى التعرف على الريادة و بطاقات الائتمان والدفع الإلكتروني وكيفية استخدامها في العمل المحاسبي، وأُعْتَمِدَ البحث على استخدام المنهج الوصفي الكمي التحليلي لبيانات رواتب منتسبي الجامعة ويستند على عرض وتوضيح الفرق بين الأسلوب التقليدي والنظام الإلكتروني، أما أهم الاستنتاجات كانت للريادة و بطاقات الائتمان والدفع الإلكتروني دور مهم وكبير في تعزيز العمل المحاسبي، وتقليل العبء على الكوادر المحاسبية والرقابية وتقليل مخاطر الغش والتحايل المالي، و كانت أهم التوصيات هي العمل على تحويل التعاملات المالية كافة في الجامعة إلكترونياً.

الكلمات المفتاحية: مخاطر السيولة، القيمة السوقية، الاسهم العادية

¹ بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة (تأثير مخاطر الائتمان والسيولة والحجم في القيمة السوقية للاسهم العادية)

The impact of liquidity risks at market value for common stocks - an analytical study of a sample of Iraqi private commercial banks for the period (2014-2019)

Prof. Dr. Abdel Reda Farag Badrawi

Adel Hamid Abd Saadoun

College of Administration and Economics Department of Banking and Financial Sciences

University of Basra

Abstract :

The aim of the study is to statement liquidity risk and its impact in the market value for common stocks, using the annual financial statements of private Iraqi commercial banks for the period from (2014-2019), The study included a sample of (10) banks, and a set of financial and statistical methods and indicators were used to achieve the objectives The study, and using the simple linear regression analysis method and the determination factor (R2) and tests (T) and (F) as tools for analysis through (Eviews) and (Microsoft Excel) programs, the results showed the existence of a statistically significant relationship and effect between the independent and dependent variables represented by liquidity risk Banking and the market value of the common shares, Study subject Some conclusions and recommendations were also reached for the purpose of overcoming the risks of banking liquidity and its impact on the market value.

Keywords: liquidity risks, market value, commercial banks

المقدمة :

يعد موضوع مخاطر السيولة من المواضيع المهمة في المصارف التجارية، فعندما يكون هناك استخداما اقتصاديا لموارد المصارف ، فان هذا يعني أن هناك إدارة اقتصادية جيدة تعمل على استقرار المركز المالي للبنك، كما ان مخاطر السيولة لها دورا بارزا وتعد من اهم المخاطر التي تواجهها المصارف و من اهم القضايا الحرجة التي تزايدت اهميتها في الوقت الحاضر بسبب التغيرات السياسية والاقتصادية وتأثيرها على المصارف في معظم البلدان اذ تواجه المصارف العراقية كباقي المصارف في العالم تحديات كبيرة منها مخاطر السيولة وعليه فان الخطوات والإجراءات اللازمة اتخاذها لضمان سلامة المصرف من اجل تجاوز الازمات والخروج منها بشكل يتناسب مع تحقيق النمو فلا بد من وجود نظام جيد يوفر المعلومات الصحيحة والمناسبة لتقليل هذه المخاطر التي قد تواجهها المصارف التجارية العراقية، وبما أن السيولة قد تؤثر بشكل مباشر على المصارف التجارية كونها إحدى الركائز المهمة في تعاملاتها، فقد يفقد المصرف عددًا من عملائه نتيجة لنقص السيولة الكافية أو عدم القدرة على تلبية طلبات سحب الأموال في الوقت المناسب ، وعلى العكس من ذلك ، قد يحتفظ المصرف بسيولة تزيد عن حاجته، و يؤدي ذلك إلى الاستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة ، أو لا يحتفظ بسيولة كافية ، وهو ما يمثل أيضًا خطرًا على المصرف، حيث أن السيولة ليست غاية في حد ذاتها ، فلا يخرج عنها بالزيادة والنقصان.

اولا :- منهجية الدراسة والدراسات السابقة

1- منهجية الدراسة

تتضمن المنهجية الاطار الحاكم والموجه لسير عرض معلومات وتوجهات الدراسة بما يحافظ على اسلوب البحث العلمي الرصين وفق سياقات معمول بها وصولا الى نتائج وتقديم توصيات محكمة بطبيعة عرض المادة والموضوع والمتغيرات الخاضعة للدراسة والبحث، وان الدراسة الحالية للباحثين اللذان قاما بدراستهما من خلال عدة طرق لتوضيح الهدف منها ، للوصول إلى نتائج علمية مقبولة.

- مشكلة الدراسة

تعاني المصارف التجارية العراقية الخاصة من انخفاض اسعار الاسهم للمصارف ويرجع ذلك الى عوامل وظروف مختلفة كالظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي يمر بها البلد مما جعلها تحتفظ بسيولة عالية ، فضلا عن اجراءات البنك المركزي وانخفاض ربحية المصارف وبقية المؤشرات التي تسهم في انخفاض أسعار الأسهم، لذا تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل التالي : ((هل تؤثر مخاطر السيولة في القيمة السوقية للاسهم العادية في المصارف التجارية العراقية الخاصة))؟

- اهمية الدراسة

تتمثل اهمية الدراسة بالنقاط الاتية :-

- اولا- عرض تأطيري ببيان اهمية وتأثير انخفاض القيمة السوقية للأسهم .
- ثانيا - دراسة تأثير مخاطر السيولة واثرها في القيمة السوقية للأسهم العادي.
- ثالثا - مساعدة المصارف التجارية العراقية الخاصة في توضيح كيفية قياس المخاطر واثرها في القيمة السوقية .
- رابعا- اهمية هذه الدراسة للمصارف التجارية العراقية للإفادة من نتائجها في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية والامنية .

- اهداف الدراسة

تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية :

- اولا - تأطير نظري وعملي لتقييم تأثير المخاطر المصرفية على استقرار القطاع المصرفي.
- ثانيا- تسعى الدراسة الى تقديم مجموعة من التوصيات فيما يتعلق بالمخاطر المصرفية التي تواجهها المصارف التجارية العراقية وتخفيض اثارها لتحقيق الاستقرار المصرفي في العراق .

- فرضيات الدراسة

أنطلق البحث من الفرضيات الرئيسية الاتية :-

- (اولا)- الفرضية الأولى H1: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على القيمة السوقية للأسهم العادية.
- (ثانيا) - الفرضية الثانية H2: لا توجد علاقة ذات تأثير معنوي لمخاطر السيولة على القيمة السوقية للأسهم العادية .

- حدود الدراسة

- (اولا)- الحدود الزمانية: - تتمثل الحدود الزمانية للجانب التحليلي في المصارف التجارية عينة الدراسة في السنوات التي اعتمدها الدراسة وفق سلسلة زمنية للمدة (2014-2019).
- (ثانيا)- الحدود المكانية: - تتمثل الحدود المكانية في المصارف التجارية الخاصة المسجلة في سوق الأوراق المالية وقد شملت (10) مصارف.

- مجتمع وعينة الدراسة

- يشمل مجتمع الدراسة المصارف التجارية العراقية الخاصة, وسيتم اختيار عينة من هذه المصارف المدرجة في سوق العراق الأوراق المالية اختيار (10) مصارف : (مصرف اشور الدولي للاستثمار , مصرف الائتمان العراقي, المصرف التجاري العراقي, مصرف المنصور للاستثمار , مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ,مصرف الاتحاد العراقي, مصرف الاهلي العراقي, مصرف الخليج التجاري, مصرف الموصل للتنمية والاستثمار , مصرف المتحد للاستثمار) وحسب توفر البيانات المالية السنوية للمدة من (2014-2019) لهذه المصارف .

تأثير مخاطر السيولة في القيمة السوقية للاسهم العادية - دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة

جدول (1)

(المصارف التجارية العراقية الخاصة عينة الدراسة)

ت	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	راس المال عند التأسيس	راس المال المدفوع
1	الشرق الاوسط العراقي	1993	400,000,000	250,000,000,000
2	الائتمان العراقي	1998	200,000,000	250,000,000,000
3	الاتحاد العراقي	2004	1,000,000,000	252,000,000,000
4	الخليج التجاري	1999	600,000,000	300,000,000,000
5	الموصل للتنمية والاستثمار	2001	1,000,000,000	252,500,000,000
6	الاهلي العراقي	1995	400,000,000	250,000,000,000
7	التجاري العراقي	1992	150,000,000	250,000,000,000
8	اشورالدولي الاستثمار	2005	25,000,000,000	250,000,000,000
9	المنصور الاستثمار	2005	55,000,000,000	250,000,000,000
10	المتحد الاستثمار	1994	1,000,000,000	300,000,000,000

2- الدراسات السابقة

أ - الدراسات العربية :

اولاً:- دراسة (الموسوي , 2016)	
عنوان الدراسة	تأثير الهيكل المالي المصرفي في مخاطر السيولة
عينة الدراسة	مصارف تجارية مدرجة في سوق الأوراق المالية للفترة (2005-2014). (10)
الاساليب الاحصائية المستخدمة	معامل التحديد , والاختبارات , (b) المتوسط الحسابي ومعامل الارتباط البسيط , ومعامل الانحدار البسيط الاحصائية .
هدف الدراسة	قياس مؤشرات الهيكل المالي المصرفي وتحليلها وقياس نسب السيولة وتحليلها لعينة من المصارف , بيان علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة ودرجة تأثير الهيكل المالي المصرفي في السيولة المصرفية
نتائج الدراسة	وجود علاقة ارتباط واثار ذات دلالة احصائية بين الهيكل المالي المصرفي ومؤشرات السيولة المصرفية

ثانيا - دراسة (منذر , 2017)	
عنوان الدراسة	اثر السيولة والربحية على امان المصارف التجارية الخاصة السورية
عينة الدراسة	(11) مصرفا تجاريا في سوريا
الاساليب الاحصائية المستخدمة	تم استخدام معامل الارتباط بيرسون ونموذج الانحدار الخطي المتعدد لدراسة علاقة كل من السيولة والربحية بالأمان المصرفي وتأثيرهما عليـة .
هدف الدراسة	. دراسة تأثير كل من السيولة والربحية على الامان المصرفي للمصارف التجارية الخاصة السورية وعلاقتها به
نتائج الدراسة	وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة احصائية بين نسب السيولة (اجمالي الاصول السائلة وشبه السائلة / اجمالي الودائع , اجمالي الاصول السائلة / اجمالي الودائع , اجمالي الودائع / اجمالي الاصول) والامان المصرفي في المصارف التجارية السورية .

ثالثا - دراسة (عمر , 2018)	
عنوان الدراسة	. ادارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية المصارف التجارة الجزائر
عينة الدراسة	عينة من (6) مصارف تجارية ناشطة في الجزائر للفترة من (2011 – 2016).
الاساليب الاحصائية المستخدمة	بالاعتماد على نموذج الانحدار التجميعي الملام , (Panel) تم استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية للدراسة , ولاستعانة ببعض البرامج الاحصائية
هدف الدراسة	. تهدف الدراسة الى ابراز مدى تأثير ادارة مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية في الجزائر
نتائج الدراسة	وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين العائد على حقوق الملكية ونسبة التغطية النقدية , في حين عدم وجود هذه الدلالة الاحصائية فيما يتعلق بنسبتي التوظيف والسيولة القانونية كمؤشرات لقياس مخاطر السيولة.

ب – الدراسات الاجنبية

اولا:- دراسة (Shen et al.,2009)	
عنوان الدراسة	Bank liquidity Risk and Performance. مخاطر السيولة المصرفية والاداء.
عينة الدراسة	استخدمت الدراسة بيانات 12 مصرف من المصارف التجارية في الاقتصادات المتقدمة للفترة (1994-2006).
الاساليب الاحصائية المستخدمة	الانحدار , استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (OLS), (SLS2).
هدف الدراسة	استخدام المؤشرات لقياس مخاطر السيولة بالإضافة الى استخدام نسب السيولة , ومعرفة اسباب مخاطر السيولة للمصارف عينة الدراسة.
نتائج الدراسة	اظهرت الدراسة ان هناك علاقة عكسية بين مخاطر السيولة واداء المصارف في ظل النظام المالي الموجة نحو السوق وان مخاطر السيولة ليس لها اي تأثير على اداء المصارف .

تأثير مخاطر السيولة في القيمة السوقية للاسهم العادية - دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة

ثانياً :- دراسة (Chikoko,2010)	
Liquidity risk management by Zimbabwean commercial banks. إدارة مخاطر السيولة لدى المصارف التجارية في زيمبابوي	عنوان الدراسة
شملت الدراسة (15) مصرفاً تجارياً في زيمبابوي لتحديد المحددات الرئيسية لمخاطر السيولة وتم اختيار المدة 2000 - 2011 . من يناير 2000 إلى ديسمبر 2008 (مدة الدولار زيمبابوي) حيث كانوا يستخدمون دولار زيمبابوي ومن مارس 2009 إلى يونيو 2011 (مدة العملة المتعددة) حيث استبدلوا العملة بالدولار الأمريكي في هذه المدة.	عينة الدراسة
استخدمت التصاميم البحثية التوضيحية ودراسة الاستقصاء. وطبقت الدراسة النماذج الاقتصادية القياسية باستخدام تحليل الانحدار.	الاساليب الاحصائية المستخدمة
تقديم تحليل شامل لإدارة مخاطر السيولة لدى المصارف التجارية في زيمبابوي من سنة (2000 - 2011).	هدف الدراسة
ضرورة النظر من قبل إدارة المصارف والهيئات التنظيمية في زيمبابوي إلى كفاية راس المال، وحجم المصارف، ونسبة الاحتياطي، والتضخم وذلك من اجل إدارة مخاطر السيولة في المصارف.	نتائج الدراسة

ثالثاً:- دراسة (Allehat& Altahtamouni , 2014)	
.The Impact of Accounting Indicators and Growth the Market value اثر المؤشرات النمو المحاسبية في القيمة السوقية.	عنوان الدراسة
المصارف الاردنية المدرجة في سوق الاوراق المالية الاردني للفترة من (2002-2011).	عينة الدراسة
الانحدار الخطي البسيط واستخدمت ايضا طريقة المربعات الصغرى OLS.	الاساليب الاحصائية المستخدمة
دراسة تأثير المؤشرات المحاسبية التي تتمثل في العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية وربحية السهم بالإضافة الى الذي يقاس بعدل النمو المستدام على القيمة السوقية للمصرف .	هدف الدراسة
ان جميع المؤشرات المحاسبية والنمو الحالي لد تأثير طردي على اسعار الاسهم في السوق والقيمة السوقية الى القيمة الدفترية كما انه من المعلوم ان هناك تأثيرا ايجابيا لمؤشرات المحاسبية المستقبلية.	نتائج الدراسة

ثانيا :- مفهوم مخاطر السيولة ومؤشرات قياسها

مفهوم السيولة The concept of liquidity

السيولة تعني النقد بمعناه المطلق ، بينما تعني بالمعنى الفني: قدرة الأصل على التحول إلى نقد بسرعة وبدون خسائر ، وبما أن الهدف من الحفاظ على الأصول السائلة هو الوفاء بالالتزامات الحالية أو خلال فترة قصيرة، والسيولة مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين الأصول النقدية التي يسهل تحويلها إلى نقد بسرعة وبدون خسائر ، والالتزامات التي يجب الوفاء بها، لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي بنك أو أي فرد إلا في ضوء آجال استحقاق التزاماته، (سعيد، 2014: 101). وعرفت السيولة بأنها قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين السحب من الودائع وتلبية طلبات المقرضين لتلبية حاجات المجتمع، وأيضا تسديد جميع التزاماته التجارية نقد و على الاستجابة لطلبات الائتمان ومنح القروض الجديدة، (Mourhij, 2017 : 424) . وبالنسبة للمفهوم الاقتصادي العام ، تعني السيولة المعروف النقدي (M2) الذي يتكون من الودائع النقدية والودائع تحت الطلب (M1) ، وكذلك الودائع المرهونة، وفقاً لهذا التعريف، فإن الودائع الأجنبية لغير المقيمين هي خارج المفهوم العام للسيولة، (ابو رحمه، 2006: 6) . وللسيولة ثلاثة ابعاد هي (الاسدي، 2005: 5) :

أ- الوقت : هو السرعة التي يمكن بها تحويل الأصل إلى نقد.

ب- المخاطرة : هو احتمال حدوث انخفاض في قيمة ذلك الأصل أو احتمال تقصير أو إهمال المصدر أو المنتج بطريقة ما في هذا المجال.

ت- التكلفة : إنها التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي يجب أن تكون حاضرة في عملية تطبيق هذا المتغير.

مخاطر السيولة Liquidity risk :

تنشأ هذه المخاطر من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وتقلل من مقدرة المصرف على الايفاء بالتزامات التي حانت اجلها . وربما تكون هذه المخاطر نتيجة الصعوبة في الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقراض، او تعذر بيع الاصول، (عثمان، 2008: 62) . وتعرف مخاطر السيولة عدم قدرة المصرف على توفير الأموال المطلوبة للقروض الممنوحة أو سداد التزاماته في الوقت المناسب مثل الودائع. تنبع هذه المخاطر بشكل أساسي من هيكل الأصول والديون والسبب الرئيسي لها هو عدم التوافق الزمني بين التدفقات الداخلة والخارجة ، (Abdellahi et al., 2017: 22) . وعرف المجلس الامريكي للمحاسبة (USA) مخاطر السيولة بأنها القدرة على مواجهة الطلبات المتوقعة والغير متوقعة على النقدية، اي بمعناها العام قدرة المؤسسة على مواجهة الطلب النقدي وهذا باقل خسارة ممكنة، حيث ان خاصية السيولة للمنشأة هي دالة تابعة للمطلوبات والموجودات. ومخاطر السيولة تعتبر من المواضيع المتأصلة في الصناعة المالية وهنا تأتي ضرورة فهم وقياس هذه المخاطر، (محسن، 2016: 64) . هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي لها تأثير على ايرادات المصرف وراس ماله الناشئة عن عدم قدرة المصرف لمقابلة التزاماته عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة . وتظهر مخاطر السيولة عندما لا يكون حجم السيولة لدى المصرف كافية لمقابلة الالتزامات، (الكراسنة، 2006: 38) . هي مخاطرة ناتجة عن عدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات المستحقة

من مصادر تمويل التدفقات النقدية ، أو الأصول السائلة عالية الجودة التي يمكن رهنها ، دون الإخلال بالنشاط والوضع المالي للمصرف. تسمى هذه المخاطر أيضًا مخاطر تمويل السيولة (تمويل مخاطر السيولة). يمكن أن تحدث مخاطر السيولة أيضًا بسبب عدم قدرة المصارف على تصفية الأصول دون التعرض لخصومات جوهرية بسبب عدم وجود سوق نشط أو اضطراب شديد في السوق, (Badawi, 2:2017). وتظهر مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للمصرف مقابل التدفقات النقدية الخارجة وتحقق هذه المخاطرة بسبب عوامل داخلية تتمثل بالاتي (عبد الستار, 2008: 126).

- أ - ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي الى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
- ب- سوء توزيع الأصول على الاستعمالات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي الى صعوبة التحويل لأرصدة سائلة .
- ج - التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية .
- د - الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال , (عبد الستار , 2008 : 126).

- اسباب نشوء مخاطر السيولة

تحدث مخاطر السيولة نتيجة عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الاجل القصير من دون تحقيق خسائر ملموسة أو عدم القدرة على توظيف الاموال بشكل مناسب ,خاصة عندما يقوم المودعون بسحب ايداعاتهم فوراً وبشكل مفاجئ مما يتطلب توفير اموال اضافية من خلال الاقتراض من لغير او بيع بعض الاصول لمقابلة عمليات السحب لمفاجئ . قد تنشأ مخاطر السيولة من جانب الاصول على سبيل لمثال عند مواجهة صعوبات في بيع الاصول (التدفقات النقدية لداخلة للمصرف) لمقابلة التدفقات النقدية لخارجة . وقد تنشأ مخاطر السيولة من جانب البنود خارج الميزانية , على سبيل لمثال عندما يتم السحب بصورة اكبر عن لمقدر من الحدود الائتمانية لسابق لموافقة عليها من المصرف مما يتطلب ان يقترض لمصرف اموالا اضافية على وفق لمفهوم لسابق ,فانه يوجد ثلاثة انواع لمخاطر السيولة كما يأتي : (المرسومي , 2016 : 82).

- أ - مخاطر السيولة التمويلية : تحدث عندما يكون المصرف غير قادر على مقابلة السحوبات لنقدية لمتوقعة وغير لمتوقعة سواء الحالية او المستقبلية بكفاءة من دون ان يؤثر ذلك على العمليات اليومية او الوضع المالي للمصرف.
- ب- مخاطر السيولة السوقية : تنشأ عندما يتعذر على المصرف بيع احد اصوله او رهنه على وفق سعر السوق السائد نتيجة لعدم امكانية تسيلها بالسوق (تعرف كذلك بمخاطر التصفية).
- ج - مخاطر السيولة العرضية : قد تحدث من الاستعمال المفاجئ لبعض الحدود الائتمانية الممنوحة للأطراف المقابلة او السحب لمفاجئ لودائع العملاء.

وغالبا ما تحدث مخاطر السيولة بسبب عدم مقدرة المصرف على جذب ايداعات جديدة من العملاء او بسبب ضعف المصرف في ادارة الموجودات والمطلوبات , مما يؤدي الى اللجوء الى اسواق المال كلما اقترض عملاءه , وذلك للوفاء بتعهداته الخاصة بطلبات القروض من عملاء المصرف , فكلما اقترض المصرف من الاسواق المالية , كلما قلت مقدرته على ابقاء هامش ربحي جيد على القروض التي يقدمها . بالإضافة الى هذا توجد مجموعة من الاسباب والتي قد تؤدي الى مخاطر السيولة في المصارف كما يلي : (حدوش , 2020 : 14).

مؤشرات قياس مخاطر السيولة

تشير مقاييس مخاطر السيولة الى قدرة المصرف على اقراض الاموال وقدرة الأصول السائلة على سداد الاستحقاقات في مواعيد استحقاقها . وتستعمل نسب حقوق الملكية الى الاصول, والخصوم الى الاصول بوصفها مؤشرات هامة لقاعدة حقوق الملكية في المصرف, والقدرة على الاقراض من السوق المالي, فعلى سبيل المثال فان المصرف الذي تكون حقوق الملكية فيه اكبر من مصرف اخر (اي تكون نسبة الرافع المالي لدية اقل من المصرف الاخر) تكون لدية فرصة اكبر للحصول على مزيد من القروض , وذلك لان احتمالات عدم قدرته على سداد التزاماته تكون اقل. كذلك فان المصرف الذي يعتمد بدرجة اقل على الاستثمارات شبه المضمونة مثل اذون وسندات الخزانة والسندات الحكومية وغيرها, فانه يمكنه إصدار كمية اكبر من الأصول الجديدة في هذه الصورة وفي كل من المثالين السابقين فان تكلفة الاقتراض تكون اقل موازنة من المصرف الذي يعمل بصورة معاكسة,(الدعبي والمرسومي, 2015: 80).

تتعدد مؤشرات قياس مخاطر السيولة التي تعتمد على البيانات المالية للتقارير السنوية للمصارف على النحو التالي:-

النقد والارصدة لدى المصارف

$$100 \times \text{---} = \text{مخاطر السيولة}$$

اجمالي الموجودات

اذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ذلك يعكس زيادة الارصدة النقدية سواء كانت في الصندوق او لدى المصارف والتي يواجه المصرف التزاماته المختلفة .

النقد والاستثمارات قصير الاجل

$$100 \times \text{---} = \text{مخاطر السيولة}$$

اجمالي الموجودات

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ذلك يمكن زيادة النقد والاستثمارات التي يواجه المصرف التزاماته المختلفة .

اجمالي القروض

$$100 \times \text{---} = \text{مخاطر السيولة}$$

اجمالي الموجودات

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار إن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة على صعيد آخر إن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤثر حاجة مصرف إلى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة .

الموجودات المتداولة

د - مخاطر السيولة = $00 \times \text{_____}$

اجمالي الموجودات

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة لان ذلك يعكس زيادة الموجودات المتداولة التي يواجه المصرف التزاماته الاخرى , (رجاء , 2012 : 127) .

ثالثاً:- مفهوم القيمة السوقية والعوامل المؤثرة على القيمة السوقية للاسهم العادية

1 - مفهوم القيمة السوقية والعوامل المؤثرة فيها:

هنالك العديد من المفاهيم التي تطرقت لمفهوم القيمة السوقية , فقد عرفت القيمة السوقية هي التي تحدد التفاعل بين العرض والطلب على اسهم المصرف في سوق راس المال وتبدل بشكل مستمر ولا تظهر في الميزانية العمومية لكل المصارف , (الهاشمي والجبوري , 2017 : 8) . كما وتعرف القيمة السوقية بانها سعر الذي يتم فيه شراء وبيع الاسهم , او هو سعر التعامل في سوق الاوراق المالية , ويلعب هذا السعر دور مهما في توقعات المتعاملين لربحية المصرف في المستقبل بالإضافة الى المضاربة , (Wild, 2003: 470) . وتتمثل القيمة السوقية في القيمة التي يباع بها السهم في سوق الاوراق المالية . ويقوم سعر السهم في السوق على اساس العلاقة بين سعر ذلك السهم والارباح المحتجزة والربح الذي يحصل عليه المصرف وذلك وفقا لما يمتلكه من موجودات , وان القيمة السوقية للسهم تمثل الحكم لكل المشتركين في السوق بالنسبة لقيمة المصرف , فهي تأخذ في نظر الاعتبار الارباح الحالية وكذلك الارباح التي تتوقعها لكل سهم . (صادق , 2018 : 228) . اصبحت قيمة السوقية مؤشرا الأداء البارز للمصارف في جميع أنحاء العالم , وتعظيمها يمثل التوجيه النهائي للقرارات الإدارية في جميع القطاعات , (Gross, 2006: 1) . وكذلك عرف (Wild) القيمة السوقية للسهم الواحد هي السعر الذي يتم به بيع الأسهم وشراؤها . وتؤثر الأرباح المستقبلية المتوقعة وأرباح الأسهم والنمو وعوامل الشركة والعوامل الاقتصادية الأخرى على القيمة السوقية . (Wild , 2017 : 493) . تشير القيمة السوقية الى سعر اغلاق سهم المصرف في نهاية الفترة , ويمكن تصنيف القيمة السوقية للسهم الى : (الحمداني والجويجاني , 2007 : 139) :

أ- القيمة السوقية للسهم : وهي تمثل سعر اغلاق سهم المصرف في نهاية الفترة .

ب- القيمة السوقية للاسهم المكتتب بها : وهي تمثل عدد الاسهم المكتتب بها مضروباً بسعر اغلاق سهم المصرف في نهاية الفترة .

ت- القيمة السوقية للمصارف المدرجة : تمثل مجموع القيم السوقية للاسهم المكتتب بها للمصارف المدرجة في السوق .

2- العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للاسهم العادية

تعتبر القيمة السوقية للأسهم من الأمور الهامة التي يتطلع إليها المتعاملون بالأوراق المالية ومدراء المحافظ الاستثمارية، لأنها تشمل جزءاً مهماً من العائد الذي يحصل عليه المتعامل على شكل أرباح رأسمالية، والتي تتجاوز في كثير من الأحيان قيم الأرباح الموزعة، لذلك فإن القيمة السوقية كانت دوماً موضع اهتمام من قبل الأكاديميين بسبب تأثيرها بعوامل كثيرة سواء اقتصادية عامة أو نابعة من داخل المصرف أو من السوق المالي بحيث أن هذه العوامل تلعب دوراً كبيراً في تحديد القيمة السوقية للأسهم والتنبؤ بها، ومن أهم العوامل والمتغيرات ذات التأثير الكبير والمباشر على القيمة السوقية للأسهم كما يلي: (المسوتي, 2018: 32).

أ. الأرباح الموزعة على الأسهم العادية :

وهي نسبة التوزيعات المعلن عنها للمساهمين العاديين/عدد الأسهم العادية: حيث تتبع جميع المصارف سياسات مختلفة لتوزيع الأرباح المحققة في نهاية السنة المالية، وتقوم باحتجاز الجزء المتبقي من الأرباح المحققة لسنوات قادمة لاستخدامها في التوزيع في حالة تحقيقها لأرباح منخفضة المساهمون أيضاً يفضلون أرباح دورية وبنسب وقيم ثابتة ومستقرة نوعاً ما على مر السنين، لأن الأرباح الموزعة المتغيرة في قيمتها قد يكون لها تأثير سلبي على القيمة السوقية للأسهم.

وتتحد سياسة المصارف في توزيعات الأرباح بناء على عدة عوامل منها :

اولاً- احتياجات المصارف من التمويل لان احتجاز الأرباح هو مصدر داخلي من مصادر التمويل.

ثانياً- اثر توزيعات الأرباح على القيمة السوقية للأسهم المصارف .

ب . قوة المركز المالي للمصرف:

تتأثر القيمة السوقية للأسهم بقوة المركز المالي فكلما كان الموقوف المالي للمصرف قوياً أدى الى ارتفاع قيمة السهم في السوق المالية.(حسن, 2019: 514).

ج . العرض والطلب :

ان المستثمرين يرغبون بزيادة قيمة استثماراتهم في المستقبل , وهذه الزيادة تتحقق بالإدارة الجيدة للاستثمار وتحقيق الأرباح الدائمة والتوزيعات المستقرة وهو ما يجذب المستثمرين ويزيد من قيمة اسهم المصارف بارتفاع طلب الشراء وهذا ينعكس على زيادة القيمة السوقية للأسهم . وفي حالة انخفاض الطلب على الاسهم بسبب الادارة غير الجيدة او لأسباب اخرى فان قيمة الاسهم سوف تنخفض ,(Burrow & Dlabay, 2008:8).

د . سياسة توزيع الأرباح :

من أهم سياسات الوظيفة المالية في المصرف لارتباطها المباشر بالمساهمين ولتأثيرها في التمويل الداخلي للمصرف وتتلقي بقرار توزيع صافي الأرباح المتحققة بين أرباح موزعة وأرباح محتجزة مع مراعاة تحقيق اهداف المصرف وتعظيم ثروة المساهمين , ان اي اختلال في سياسة توزيع الأرباح يمكن ان يؤثر على القيمة اسهم المصرف في سوق الاوراق المالية وهذا يتطلب ان يسعى المصرف الى وضع السياسة الامثل لتوزيع صافي ارباحها ,(Waithako.et.al.2012:642).

هـ. درجة المخاطرة :

وهي من اهم العوامل التي تهتم المستثمرين في الاسهم اذ يتجه المستثمرين للاستثمار في الاسهم التي تحقق اكبر عائد واقل مخاطرة وكلما ازدادت درجة المخاطرة ادى ذلك الى انخفاض القيمة السوقية للسهم اما اذا كانت درجة المخاطرة منخفضة والارباح المتوقعة مرتفعة فيؤدي ذلك الى اقبال المستثمرين على شراء اسهم المصرف ومن ثمة زيادة القيمة السوقية لتلك الاسهم, (يوسف, 2018: 410).

و. ربحية السهم الواحد (EPS) :

يعد هدف تعظيم ثروة المساهمين الهدف الاستراتيجي للإدارة المالي , وتعظيم تلك الثروة تتوضح من خلال ربحية السهم الواحد لذلك اصبح هذا مؤشر محط اهتمام المساهمون والمستثمرون . ويعد هذا المؤشر الاهم في قياس كفاءة اداء المصرف ذا انه يعد انعكاس لربحية المصرف والقوة الدافعة للقيمة السوقية للسهم , واثبتت بعض الدراسات ان 89% من قوة دفع القيمة السوقية للسهم تأتي من ربحية السهم الواحد .ومن جانب اخر فان ارتفاع قيمة السهم الواحد يعطي دافعا كبيرا للكثير من المستثمرين بالاستثمار في ذلك السهم ذات الربحية العالية وهذا ما يؤدي الى ارتفاع الطلب وبالتالي ارتفاع قيمته السوقية , وهذا يعني ان ربحية السهم الواحد يعد من اهم العوامل بل العامل الاساسي المؤثر على القيمة السوقية للسهم .(عبد الصاحب, 2020: 93).

ز. حجم وعمر المصرف :-

عادة ما يقاس حجم المصرف بأجمالي موجوداته فضلا عن عدد موظفيه، اما عمر المصرف فهي المدة الزمنية لعمل المصرف في السوق اي منذ بداية التأسيس لغاية السنة الحالية. من المعلوم ان ارتفاع قيمة موجودات المصرف يعني بالمقابل ارتفاع استثماراتها كون الاستثمارات هي جزء من الموجودات وبالتالي زيادة قدرته على التنافس في السوق وزيادة حصته السوقية وبالتالي زيادة قدرته على توليد الارباح اي زيادة ارباحه، هذه الزيادة بالارباح ستؤدي بطبيعة الحال الى ارتفاع ربحية السهم الواحد وهو العامل الاكثر تأثيرا في القيمة السوقية للسهم . كما من المنطقي ان عمر المصرف يعبر بشكل او باخر على خبرته في السوق اذ ان المصارف العريقة عادة ما تكون محط انظار المستثمرين وبالتالي قد يزيد ذلك من حجم تداول اسهمها في السوق المالية مما يؤدي الى تأثر بالقيمة السوقية بالإيجابية, (عبد الصاحب, 2020: 91).

ح . سعر الفائدة :-

هو العائد على راس المال المستخدم وثمان اجر المال المقترض وايضا هو مبلغ معين من المال الذي يدفع مقابل استخدام راس المال لمدة زمنية معينة , ويمكن تعريفه ايضا بانه المبالغ المدفوع على الدين كجزء منه خلال مدة زمنية محددة وهناك انواع متعددة من سعر الفائدة تتحدد على وفق تاريخ الاستحقاق , والمخاطر المرتبطة بالدين , وسهولة تداول الاوراق المالية بالسوق, (الخفاجي, 2018: 70).

ولسعر الفائدة تأثير على القيمة السوقية للاسهم ، عن طريق انخفاض ارباح المصرف من خلال تكلفة الفائدة لكونه سيجعل المستثمرين يسحبون حصتهم وينقلونها إلى الاستثمار الأخر الذي يساوم على مستوى عائد أفضل مثل الإيداع من خلال المساومة على ربح أعلى ومخاطر منخفضة, إذا قام المستثمرون بإجراء بيع وكان الطلب على السهم ضئيلاً ،

فسيححدث زيادة في المعروض من الأسهم مما سيؤدي إلى انخفاض سعر السهم وفي النهاية يتسبب في انخفاض عائد السهم للمصرف,(Setiabudi & Agustia,2012 : 12658).

العوامل الأخرى :-

هناك مجموعة عوامل تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر في القيمة السوقية للاسهم العادية فالظروف الاقتصادية والسياسة التي يمر بها البلد من عدم استقرار او حرب يؤثر في القيمة السوقية نتيجة عزوف المستثمرين عن الاستثمار ومن هم المستثمرين الاجانب الذين عادة ما يسحبون رؤوس اموالهم من البلدان غير المستقرة . كما ان الظروف الاقتصادية كحالات الكساد وارتفاع التضخم يمكن ان يؤثر ايضا في القيمة , وكذلك الظروف الطبيعية كالكوارث والفيضانات لها تأثير على القيمة السوقية فضلا عن ثقافة الدولة باتجاه الاستثمار لها تأثير كبير فنلاحظ ان البلدان المتقدمة عادة ما تتجه ثقافتها باتجاه الاستثمار ولا سيما بالأسهم , (Murugesu & Subramaniam ,2013:2).

3- قياس القيمة السوقية للاسهم :-

يتم قياس القيمة السوقية من خلال المعادلة الاتية :

القيمة السوقية (اعلى سعر + ادنى سعر) ÷ 2

اذ تم استعمال طريقة اعلى سعر وادنى سعر وذلك لوجود تذبذب في الاسعار ولكونها تتوافق مع حساب القيمة السوقية في سوق العراق للوراق المالية , (مشكور, 2019: 381). أن سعر السوق لحصة الأسهم العادية هو السعر الذي يحدده البائعون والمشترون عند تداولهم للسهم. ويشار إلى القيمة السوقية للأسهم العادية أيضًا باسم القيمة السوقية وهي سعر السوق للسهم مضروبًا في عدد الأسهم القائمة، ويمكن صياغة المعادلة بالشكل الاتي:(Ongera,2014:3). و تشير القيمة السوقية للسهم الى سعر اغلاق سهم المصرف في نهاية المدة , كما ينظر اليها بانها مجموع الاسهم المدرجة للمصارف في السوق بمتوسط اسعارها في نهاية المدة , وبذلك يمكن عددا من اهم مؤشرات قياس كفاءة السوق وتطور نشاطها فيعتمد هذا المؤشر من قبل الكثير من المحللين والمقيمين والمراقبين الماليين , فارتفاع القيمة السوقية للسهم يشير الى كفاءة المصرف من جهة والى زيادة حجم التعاملات في الاسواق المالية وعدد المصارف المدرجة فيها وكفاءة السوق المالية من جهة ثانية , (الحمداني والجويجاني, 2007: 139). اما العامري اشار الى القيمة السوقية بانها القيمة التي يتداول بها الاسهم العادي في سوق الاوراق المالية التي تتمثل بالسعر الذي يحدده الباعة المشترون عند المتاجرة بالأسهم , وتحسب القيمة السوقية للسهم المصرف من خلال ضرب سعر السوق للسهم العادي في عدد الاسهم المصدره, (العامري, 2010: 476).

رابعاً :- تحليل مخاطر السيولة و تحليل القيمة السوقية للأسهم العادية واختبار فرضيات الدراسة

اولاً- تحليل مخاطر السيولة :

تحتل السيولة أهمية كبيرة لدى المصارف التجارية فلا يمكن لإدارة المصرف أن تطلب مهلة سداد من المودعين عند مطالبتهم بسحب ودائعهم، لأن ذلك يؤدي إلى زعزعة الثقة بين الزبائن والمصرف ، لذلك حدد البنك المركزي على المصارف التجارية الاحتفاظ بنسبة السيولة لا تقل عن (30%) من الوديعة لمواجهة المخاطر والسحوبات الطارئة (التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق ، ، 2015 : 38).

وبالتالي سيتم الاعتماد على نسب السيولة المقررة من البنك المركزي العراقي كمؤشر لقياس السيولة لدى المصارف محل الدراسة . ويوضح الجدول نسبة السيولة السنوي ومتوسط نسب السيولة للمصارف التجارية عينة البحث للفترة (2014-2019).

نسب السيولة لا تقل عن (30%) = الموجودات السائلة / المطلوبات السائلة × 100

جدول (2)

جدول نسب السيولة السنوي للمصارف التجارية العراقية للمدة (2014- 2019) (نسبة مئوية)

العام	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
المصارف							
الشرق الأوسط	67%	67%	64%	82%	50%	54%	64%
الائتمان العراقي	152%	153%	178%	175%	277%	201%	189.33%
الاتحاد العراقي	52%	43%	45%	33%	20%	12%	34.16%
الخليج التجاري	75%	77%	56%	65%	77%	85%	72.5%
الموصل للتنمية	50%	75%	97%	93%	98%	51%	77.33%
الاهلي العراقي	117%	132%	120%	140%	104%	107%	120%
التجاري العراقي	174%	176%	129%	104%	272%	236%	181.83%
اشور الدولي	162%	166%	189%	196%	167%	108%	164.66%
المنصور للاستثمار	107%	104%	101%	102%	98%	104%	102.66%
المتحد للاستثمار	4%	29%	11%	12%	4%	4%	10.66%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، والتقارير للمصارف عينة الدراسة للسنوات (2014 -2015- 2016- 2017- 2018- 2019).

1- مصرف الشرق الاوسط :

يلاحظ من الجدول رقم (2) اعلاه الخاص بتحليل مخاطر السيولة ان اقل نسبة لمخاطر السيولة في مصرف الشرق الأوسط كانت في عام (2018) اذ بلغت (50%) ، وان اعلى نسبة كانت في عام (2017) حيث بلغت (82%) . وهذا يعني زيادة نسبة الرصيد النقدي للمصرف خلال الفترة الاولى للدراسة ، ثم بدأت هذه النسبة تنخفض نسبياً خلال

الاعوام الاخيرة التالية ولكن بشكل عام تعد هذه النسب مقبولة لانها اعلى من النسبة المقررة من البنك المركزي (30%) وبالتالي يكون لدى المصرف القدرة النسبية على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته وتسديدها في مواعيدها , ولكن من منظور اخر تؤثر الزيادة في هذه النسب على الارباح التي يحققها المصرف لأن هذه الأموال تعد مجمدة ولا تدر عائد .

2- مصرف الائتمان العراقي :

ويتبين من خلال الجدول(2) الخاص بتحليل مخاطر السيولة ان اقل نسبة لمخاطر السيولة في مصرف الائتمان العراقي كانت في عام (2014) اذ بلغت (152%) ، وان اعلى نسبة كانت في عام (2018) حيث بلغت (277%) . وهذا يعني زيادة كبيرة في نسبة الرصيد النقدي للمصرف بشكل عام خلال الفترة محل الدراسة ، بنسبة تعدت بشكل كبير النسبة المقررة من البنك المركزي (30%) ، وبالتالي يكون لدى مصرف الائتمان العراقي قدرة كبيرة على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته وتسديدها في مواعيدها , ولكن من منظور اخر تؤثر هذه الزيادة المبالغ فيها بشكل سلبي على الارباح التي يحققها هذه المصرف لأن هذه الأموال تعد مجمدة ولا تدر عائد .

3- مصرف الاتحاد العراقي :

ويتضح من الجدول (2) اعلاه الخاص بتحليل مخاطر السيولة ان اقل نسبة للسيولة في مصرف الاتحاد العراقي كانت في عام (2019) اذ بلغت (12%) ، وان اعلى نسبة كانت في عام (2014) حيث بلغت (52%) . وهذا يعني زيادة نسبة الرصيد النقدي للمصرف خلال الفترة الاولى للدراسة ، ثم بدأت هذه النسبة تنخفض نسبياً خلال الاعوام الاخيرة التالية ولكن بشكل عام تحظى هذه النسب بمقبولية لانها اعلى من النسبة المقررة من البنك المركزي (30%) و نتيجة لذلك يكون المصرف قادر على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة عليه .

4- مصرف الخليج التجاري :

يلاحظ من الجدول(2) الخاص بتحليل مخاطر السيولة ان اقل نسبة للسيولة في مصرف الخليج التجاري كانت في عام (2016) اذ بلغت (56%) ، وان اعلى نسبة كانت في عام (2019) حيث بلغت (85%) . وهذا يعني زيادة نسبة الرصيد النقدي للمصرف خلال الفترة محل الدراسة ، وبالتالي تعد هذه النسب جيدة من ناحية قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته وتسديدها في مواعيدها , ولكن تؤثر هذه الزيادة على النسبة بالسلب على الارباح التي يحققها هذا المصرف.

5- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار:

ومن خلال الجدول (2) الخاص بتحليل مخاطر السيولة ان اقل نسبة للسيولة في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار كانت في عام (2014) اذ بلغت (50%) ، وان اعلى نسبة كانت في عام (2018) حيث بلغت (98%) . وهذا يعني زيادة في نسبة الرصيد النقدي للمصرف عن النسبة المقررة من البنك المركزي العراقي خلال الفترة محل الدراسة ، وبالتالي تعد هذه النسب جيدة من ناحية قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته وتسديدها في مواعيدها , ولكن تؤثر هذه الزيادة بالسلب على الارباح التي يحققها هذا المصرف.

6- مصرف الاهلي العراقي :

يلاحظ من خلال الجدول(2) الخاص بتحليل مخاطر السيولة ان اقل نسبة للسيولة في مصرف الاهلي العراقي كانت في عام (2018) اذ بلغت (104%) ، وان اعلى نسبة كانت في عام (2017) حيث بلغت (140%) . وهذا يعني زيادة كبيرة في نسبة الرصيد النقدي للمصرف عن النسبة المقررة من البنك المركزي العراقي خلال الفترة محل الدراسة ، وبالتالي تعد هذه النسب جيدة من ناحية قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته وتسديدها في مواعيدها ، ويمكن ان تؤثر هذه الزيادة المبالغ فيها بشكل سلبي على الارباح التي يحققها هذا المصرف.

7- مصرف التجاري العراقي :

وان الجدول(2) اعلاه والخاص بتحليل مخاطر السيولة ان اقل نسبة للسيولة في المصرف التجاري العراقي كانت في عام (2017) اذ بلغت (104%) ، وان اعلى نسبة كانت في عام (2018) حيث بلغت (272%) . وهذا يعني زيادة كبيرة في نسبة الرصيد النقدي للمصرف عن النسبة المقررة من البنك المركزي العراقي خلال الفترة محل الدراسة ، وبالتالي تعد هذه النسب جيدة من ناحية قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته وتسديدها في مواعيدها ، وان هذه الزيادة في نسبة السيولة تؤثر بشكل سلبي على الارباح التي يحققها هذا المصرف.

8- مصرف اشورالدولي للاستثمار:

ويلاحظ من خلال الجدول(2) الخاص بتحليل مخاطر السيولة ان اقل نسبة للسيولة في مصرف اشور الدولي للاستثمار كانت في عام (2019) اذ بلغت (108%) ، وان اعلى نسبة كانت في عام (2017) حيث بلغت (196%) . وهذا يعني زيادة كبيرة في نسبة الرصيد النقدي للمصرف عن النسبة المقررة من البنك المركزي العراقي خلال الفترة محل الدراسة ، على الرغم من انخفاض نسب الرصيد النقدي خلال الفترة الاخيرة للدراسة ، إلا أن هذه النسب بشكل عام جيدة من ناحية قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته وتسديدها في مواعيدها، وتؤثر هذه الزيادة على الارباح التي يحققها المصرف بشكل سلبي .

9- مصرف المنصور للاستثمار:

يلاحظ من خلال الجدول(2) اعلاه الخاص بتحليل مخاطر السيولة ان اقل نسبة للسيولة في مصرف المنصور للاستثمار كانت في عام (2018) اذ بلغت (98%) ، وان اعلى نسبة كانت في عام (2014) حيث بلغت (107%) . فعلى الرغم من انخفاض نسب الرصيد النقدي خلال الفترة الاخيرة للدراسة ، إلا أن هناك زيادة كبيرة في نسبة الرصيد النقدي للمصرف عن النسبة المقررة من البنك المركزي العراقي خلال الفترة محل الدراسة ، وبالتالي يكون لدى المصرف قدرة على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته وتسديدها في مواعيدها ، ولكن هذه الزيادة المبالغ فيها تؤثر بشكل سلبي على الارباح.

10 – مصرف المتحد للاستثمار:

ويلاحظ من خلال الجدول(2) الخاص بتحليل مخاطر السيولة ان اقل نسبة للسيولة في مصرف المتحد للاستثمار كانت في اعوام (2014) ، (2018) ، (2019) اذ بلغت (4%) ، وان اعلى نسبة كانت في عام (2015) حيث بلغت

(29%). وهذا يعني انخفاض كبيرة في نسبة الرصيد النقدي للمصرف عن النسبة المقررة من البنك المركزي العراقي خلال الفترة محل الدراسة، وبالتالي هذه النسب المنخفضة تؤدي الى ارتفاع درجة المخاطر التي يتعرض لها المصرف و عدم قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته وتسديدها في مواعيدها، ولكن من ناحية اخرى هذه الانخفاض في الرصيد النقدي المحتفظ به لدى البنك المركزي قد تؤثر بشكل ايجابي على الارباح التي يحققها هذا المصرف ، لان هذه الأموال تعد استثمارا يدر عائد .

وبشكل عام وبناء على المتوسط العام لمؤشر مخاطر السيولة كما في الجدول يتضح ان كل المصارف التجارية قد التزمت بالنسبة المقررة التي حددها البنك المركزي العراقي باستثناء مصرفاً واحداً (مصرف المتحد للإستثمار) من مجموع (10) مصرف وان أعلى متوسط لنسبة السيولة كان من نصيب مصرف الائتمان العراقي بمتوسط (189.33%) ويليه مصرف التجاري العراقي بمتوسط (181.83%) وتدل هذه النسبة المرتفعة على الالتزام من قبل المصارف التجارية بتعليمات البنك المركزي العراقي، فضلاً عن إن هذه المصارف تتبع سياسة استثمارية متحفظة، وهذا يدل على أمرين الأول وهو قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات المختلفة والطارئة، والثاني يشير إلى إن انخفاض العوائد لهذه المصارف بسبب ارتفاع نسبة الأرصدة العاطلة لدى المصرف. أما المصرف الذي جاء في المرتبة الأخيرة فكان على رأسها المصرف المتحد للإستثمار بمتوسط قدره (10.66%) ويعتبر المصرف الوحيد الذي نسبته دون النسبة المقررة من البنك المركزي، وتعكس هذه النسبة المخاطر العالية في السيولة نتيجة انخفاض حجم الأصول السائلة بالنسبة لأجمالي الموجودات.

ثانيا :- تحليل مؤشرات القيمة السوقية للأسهم العادية :

القيمة السوقية للسهم: هي قيمة السهم التي يتم تداولها في السوق المالية و تحدد هذه القيمة على وفق عدة عوامل منها؛ ظروف العرض والطلب على السهم في السوق المالية والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوزيعات الأرباح للمصرف وقوة مركزه المالي وغيرها من العوامل الأخرى (Reilly & Brown, 2011). وفي هذه الدراسة سيتم الاعتماد على أسعار الإغلاق السنوية لتحليل وقياس القيمة السوقية للسهم في المصارف محل الدراسة كما يتضح في الجدول (3)

1- مصرف الشرق الأوسط

ويتضح من الجدول(3) المذكور أنفاً الخاص بتحليل القيمة السوقية للأسهم العادية ان اقل سعر اغلاق للأسهم في مصرف الشرق الأوسط كانت في عام (2019) إذ بلغ (0.110 دينار) ، وان اعلى سعر كان في عام (2014) إذ بلغ (0.600 دينار) ثم يليه عام (2015) بسعر (0.510 دينار) . وهذا يعني ان القيمة السوقية لأسهم هذا المصرف في انخفاض مستمر خلال المدة الزمنية محل الدراسة ، وذلك نتيجة زيادة الاحتفاظ بالسيولة النقدية التي تؤثر في ربحية المصرف (تنخفض) ومن ثم تنخفض القيمة السوقية للأسهم لهذا المصرف .

2- مصرف الائتمان العراقي

و من خلال الجدول(3) الخاص بتحليل القيمة السوقية للأسهم العادية فإن اقل سعر اغلاق للأسهم في مصرف الائتمان العراقي كان في عام (2019) إذ بلغ (0.390 دينار) ، وان اعلى سعر كان في عام (2014) إذ بلغ (1.050 دينار) ثم

تأثير مخاطر السيولة في القيمة السوقية للاسهم العادية - دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة

يليه عام (2016) بسعر (0.750 دينار). وهنا نجد ان قيمة الانخفاض في سعر اغلاق الاسهم متفاوت بشكل كبير خلال الفترة الزمنية محل الدراسة ، وذلك نتيجة ايضا الزيادة الكبيرة والمبالغ فيها من قبل المصرف بالاحتفاظ بنسبة كبيرة من السيولة النقدية التي أثرت علي ربحية المصرف (تنخفض) ومن ثم انعكس ذلك في القيمة السوقية للاسهم العادية للمصرف بالسلب.

جدول(3)

القيمة السوقية للاسهم العادية السنوية للمصارف التجارية العراقية للمدة (2014-2019)
(دينار عراقي)

العام	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
المصرف							
الشرق الأوسط	0.600	0.510	0.430	0.350	0.180	0.110	0.363
الائتمان العراقي	1.050	0.590	0.750	0.680	0.490	0.390	0.658
الاتحاد العراقي	0.930	0.690	0.400	0.290	0.290	0.290	0.481
الخليج التجاري	0.900	0.510	0.450	0.390	0.210	0.160	0.436
الموصل للتنمية	0.730	0.250	0.560	0.320	0.200	0.150	0.368
الاهلي العراقي	0.900	0.550	0.410	0.470	0.430	0.380	0.523
التجاري العراقي	0.660	0.410	0.480	0.490	0.440	0.460	0.490
اشور الدولي	0.930	0.430	0.340	0.300	0.260	0.210	0.412
المنصور للإستثمار	0.840	0.870	0.990	0.790	0.850	0.690	0.838
المتحد للاستثمار	0.710	0.370	0.310	0.230	0.140	0.060	0.303

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي عن حركة التداول في سوق العراقي للأوراق المالية ، للسنوات (2014 – 2015 – 2016 – 2017 – 2018 – 2019).

3- مصرف الاتحاد العراقي

ومن خلال الجدول(3) الخاص بتحليل القيمة السوقية للاسهم العادية ان اقل سعر اغلاق للاسهم في مصرف الاتحاد العراقي كان في الاعوام (2017) ، (2018) و (2019) إذ بلغ (0.290 دينار) ، وان اعلى سعر كان في عام (2014) إذ بلغ (0.960 دينارًا) ثم يليه عام (2015) بسعر (0.690 دينارًا) . وهذا يعني ان القيمة السوقية للاسهم هذا المصرف في انخفاض مستمر خلال المدة الزمنية محل الدراسة ، على الرغم من احتفاظ المصرف بنسب سيولة منخفضة خلال فترات الدراسة ، الا ان هناك عوامل اخرى تسببت في ذلك كان أهمها عدم استقرار الاوضاع الاقتصادية والأمنية في البلاد خلال الفترة الاخيرة محل الدراسة (وخاصة عام 2019) .

4- مصرف الخليج التجاري

يلاحظ من الجدول (3) الخاص بتحليل القيمة السوقية للاسهم العادية ان اقل سعر اغلاق للاسهم العادية في مصرف الخليج التجاري كانت في عام (2019) إذ بلغ (0.160 دينار) ، وان اعلى سعر كان في عام (2014) إذ بلغ (0.900 دينار) ثم يليه عام (2016) بسعر (0.510 دينار) . وهنا نجد ان قيمة الانخفاض في سعر اغلاق الاسهم متفاوتة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة ، وذلك نتيجة احتفاظ المصرف بنسب سيولة نقدية عالية والتي أثرت في ربحية المصرف ومن ثم تؤثر في القيمة السوقية للاسهم العادية بالانخفاض.

5- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

يتضح من خلال الجدول(3) الخاص بتحليل القيمة السوقية للاسهم العادية ان اقل سعر اغلاق للاسهم العادية في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار كانت في عام (2019) إذ بلغ (0.150 دينارًا) ، وان اعلى سعر كان في عام (2014) إذ بلغ (0.730 دينارًا) ثم يليه عام (2016) بسعر (0.560 دينار) . وهذا الانخفاض في القيمة السوقية للاسهم لهذا المصرف نتيجة احتفاظه بنسب سيولة نقدية عالية .

6- مصرف الاهلي العراقي

ويتضح من خلال الجدول(3) الخاص بتحليل القيمة السوقية للاسهم العادية ان اقل سعر اغلاق للاسهم العادية في مصرف الاهلي العراقي كان في عام (2019) إذ بلغ (0.380 دينارًا) ، وان اعلى سعر كان في عام (2014) إذ بلغ (0.900 دينارًا) ثم يليه عام (2015) بسعر (0.550 دينار) . وهنا نجد ان قيمة الانخفاض في سعر اغلاق الأسهم متفاوتة خلال المدة الزمنية محل الدراسة ، وذلك نتيجة احتفاظ المصرف بنسب سيولة نقدية عالية وان كانت تنخفض خلال الفترات الاخيرة محل الدراسة ولكن بنسب ضئيلة مما انعكس علي ربحية المصرف ومن ثم على القيمة السوقية للاسهم العادية للمصرف.

7- مصرف التجاري العراقي

و يلاحظ من خلال الجدول(3) الخاص بتحليل القيمة السوقية للاسهم العادية ان اقل سعر اغلاق للاسهم في المصرف التجاري العراقي كانت في عام (2015) إذ بلغ (0.410 دينار) ، وان اعلى سعر كان في عام (2014) إذ بلغ (0.660 دينارًا) ثم يليه عام (2017) بسعر (0.490 دينارًا) . وهذا يعني ان القيمة السوقية لاسهم هذا المصرف في انخفاض مستمر خلال الفترة الزمنية محل الدراسة ، نظرا لاحتفاظ المصرف بنسب سيولة عالية خلال فترات الدراسة ، مما ينعكس على الربحية التي يحققها المصرف ومن ثم على القيمة السوقية للاسهم العادية.

8- مصرف اشور الدولي للاستثمار

من خلال الجدول المذكور أنفأ الخاص بتحليل القيمة السوقية للاسهم العادية ان اقل سعر اغلاق للاسهم العادية في مصرف اشور الدولي للاستثمار كان في عام (2019) إذ بلغ (0.210 دينار) ، وان اعلى سعر كان في عام (2014) إذ بلغ (0.930 دينار) ، ثم يليه عام (2015) بسعر (0.430 دينار) . وهنا نجد ايضا ان قيمة الانخفاض في سعر اغلاق الاسهم

مستمرة خلال الفترة الاخيرة محل الدراسة ، نتيجة احتفاظ المصرف بنسب سيولة نقدية عالية والتي أثرت في ربحية المصرف ومن ثم انعكس ذلك على القيمة السوقية للاسهم العادية للمصرف بالانخفاض.

9- مصرف المنصور للإستثمار

نشاهد من خلال الجدول(3) الخاص بتحليل القيمة السوقية للاسهم العادية يتضح ان اقل سعر اغلاق للاسهم العادية في مصرف المنصور للإستثمار كان في عام (2019) إذ بلغ (0.690 دينارًا) ، وان اعلى سعر كان في عام (2016) إذ بلغ (0.990 دينارًا) ثم يليه عام (2015) بسعر (0.870 دينارًا) . وهنا نجد ان قيمة الانخفاض في سعر اغلاق الأسهم متفاوتة خلال الفترة الزمنية على الرغم من الانخفاض الكبير في عام 2019 ، وذلك نتيجة احتفاظ المصرف بنسب سيولة نقدية ، مما انعكس على ربحية المصرف ومن ثم في القيمة السوقية للاسهم العادية للمصرف.

10- مصرف المتحد للاستثمار

يلاحظ من خلال الجدول(3) المذكور أنفا الخاص بتحليل القيمة السوقية للاسهم العادية ان اقل سعر اغلاق للاسهم في مصرف التجاري العراقي كانت في عام (2019) إذ بلغ (0.060 دينارًا) ، وان اعلى سعر كان في عام (2014) إذ بلغ (0.710 دينارًا) ثم يليه عام (2015) بسعر (0.370 دينارًا) . وعلى الرغم من احتفاظ المصرف بنسب سيولة منخفضة خلال فترات الدراسة ، ولكن من ناحية يواجه هذا المصرف درجة عالية من المخاطر الائتمانية انعكست على قيمة الاسهم السوقية للمصرف .

بشكل عام وبناء على النتائج الواردة في الجدول (3) اتضح أن مصرف المنصور للإستثمار قد حقق أعلى متوسط للقيمة السوقية للاسهم بسعر 0.838 دينار / سهم ، ويعني هذا أن المصرف أمامه فرص استثمارية لزيادة الأرباح في المستقبل، يليه مصرف الائتمان العراقي بمتوسط 0.658 دينار/ سهم ، ثم جاء في المركز الثالث المصرف الاهلي العراقي بمتوسط 0.523 دينار/ سهم ، وهكذا لباقي المصارف كما يتضح من الجدول (3) في المقابل حقق كل من المصرف المتحد للإستثمار ، الشرق الأوسط ، الموصل للتنمية والاستثمار ، أشور الدولي للإستثمار أقل متوسطات للقيمة السوقية للاسهم العادية وهي على التوالي (0.303 دينار/ للسهم ، 0.363 دينار/ للسهم ، 0.368 دينار/ للسهم) ، ويرجع ذلك الى عدة أسباب منها الأزمة المالية في عام 2014 ، وايضا الركود الاقتصادي بسبب الهبوط المستمر لأسعار النفط وكذلك انخفاض مؤشرات الاقتصاد العراقي فضلا عن ضعف حركة السيولة داخل المصارف بسبب الاحتفاظ المفرط بالسيولة النقدية داخل المصرف مما يؤثر في ربحية المصرف ومن ثم تنخفض القيمة السوقية لأسهمها في السوق المالي.

ثالثا :- اختبار البيانات وتحليل الفرضيات :

من خلال برنامج التحليل الإحصائي Eviews ، تم تحليل البيانات باستخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية والتي تتمثل بما يأتي:

1- اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

نظرا لأن بيانات الدراسة عبارة عن (Panel Data) فقد تم استخدام اختبار (Levin, Lin &Chu) للتعرف على مدى استقرار البيانات خلال الفترة (2014-2019) والجدول يبين النتائج.

جدول (4)

نتائج اختبار جذر الوحدة الاستقرار البيانات باستخدام اختبار (Levin, Lin &Chu)

Probability	t – statistic	المتغير
0.000	6.4831 -	القيمة السوقية للسهم
0.000	5.93716-	LE مخاطر السيولة

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائية (Eviews).

من خلال الجدول يتبين لنا أن جميع قيم الدلالة الإحصائية (probability) لاختبار (Levin, Lin &Chu) هي دالة إحصائيا (أقل من 5%) وبالتالي نجد أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة في مستواها.

2- اختبار تحليل الانحدار باستخدام (OLS):

قبل إجراء اختبار أسلوب تحليل الانحدار تم إجراء مجموعة من الاختبارات التي تهدف إلى صدق نتائج تحليل الانحدار، وتمثلت هذه الاختبارات بكل من: اختبار Durbin – Watson Stat ، واختبار Collinearity Test ، اختبار تجانس البيانات Heteroskedasticity، وكانت نتائج هذه الاختبارات على النحو الآتي:

1/2 اختبار Durbin - Watson Stat:

للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي فقد تم استخدام اختبار Durbin - Watson Stat في كلا النموذجين، وقد أوضحت نتائج الاختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي، ولكن باستخدام (Lag) في النموذجين فقد تم التغلب على هذه المشكلة. ويبين الجدول نتائج اختبار Durbin - Watson Stat:

جدول (5)

نتائج اختبار Durbin - Watson Stat *

Durbin – Watson (with Lag)	Durbin – Watson (without Lag)	المتغير
1.978	1.743	القيمة السوقية للسهم

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائية (Eviews).

من شروط استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستخدمة في التحليل، ومن خلال الجدول اعلاه نجد أن قيمة اختبار Durbin - Watson Stat كان قريبا من القيمة (2) في حال استخدام (Lag) لمتغير القيمة السوقية للسهم، وعليه فإن البيانات لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. يوضح نتائج تحليل التباين المصاحب المتعدد.

2/2 اختبار Collinearity Test:

للتأكد من عدم وجود ازدواجية خطية بين متغيرات الدراسة، فقد تم استخدام اختبار Collinearity Test ، وتبين من النتائج عدم وجود ازدواجية خطية بين المتغيرات المستخدمة في التحليل قبل و بعد استخدام (Lag)، والجدول الآتي يوضح نتائج هذا الاختبار باستخدام (Lag).

جدول (6)

اختبار الازدواجية الخطية

المتغيرات	VIF
LE مخاطر السيولة	1.78

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائية (Eviews).
من شروط استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي عدم وجود ازدواجية خطية بين المتغيرات المستخدمة في التحليل، ومن خلال الجدول يتبين أن قيمة (VIF) لجميع متغيرات الدراسة في النموذج تقل عن (١٠)، مما يدل على عدم وجود ازدواجية خطية بين متغيرات الدراسة.

3/2 اختبار تجانس البيانات Heteroskedasticity:

تم استخدام اختبار تجانس البواقي Heteroskedasticity للتعرف على مدى تجانس تباين البواقي، وعند استخدام هذا الاختبار للنموذج الأول والذي يتكون من المتغير التابع القيمة السوقية للسهم العادي تبين عدم وجود مشكلة في تجانس تباين البواقي والجدول الآتي يوضح اختبار تجانس تباين البواقي Heteroskedasticity في كلا النموذجين:

جدول (7)

نتائج اختبار تجانس البيانات Heteroskedasticity *

المتغير	Prob. (without Lag)	Prob. (with Lag)
القيمة السوقية للسهم	0.6937	0.9175

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائية (Eviews).
من خلال الجدول يتبين لنا عدم وجود مشكلة تجانس تباين البواقي Heteroskedasticity للنموذج قبل وبعد استخدام (Lag) ، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية (Probability) غير دالة إحصائياً (أكبر من 5%) والتي بلغت (0.6937) ، (0.9175) مما يدل على عدم وجود مشكلة التجانس.

اختبار فروض الدراسة :-

1- أسلوب تحليل الانحدار البسيط Simple Linear regression، وأظهر التحليل النتائج الآتية كما يوضحها :

جدول(8)

نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية تأثير مخاطر السيولة على القيمة السوقية للسهم باستخدام

اسلوب الانحدار الخطي البسيط Simple Linear regression

معامل التحديد R2	قيمة "ف" F. test		قيمة "ت" t. test		Bi	المستقل
	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة		
%71.6	0.001**	81.037	0.36	-1.132	-3.752	الجزء الثابت
			0.001**	10.213	1.451	مخاطر السيولة

دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05)

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الاحصائية (Eviews).

2- وجود تأثير معنوي لمخاطر السيولة على القيمة السوقية للسهم، وأن 71.6 % من التغير في القيمة السوقية للسهم يرجع إلى التغير في مخاطر السيولة التي تتعرض لها المصارف، وأن 28.4 % من التغير في القيمة السوقية للسهم يرجع لعوامل أخرى.

ولاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل، تم استخدام اختبار (test-F) ولوحظ أن قيمة 81.037 (F) عند مستوى معنوية 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار السابق.

ولاختبار معنوية مخاطر السيولة في التأثير على القيمة السوقية لأسهم المصارف محل الدراسة تم استخدام اختبار (t. test)، وأظهر التحليل وجود تأثير معنوي لمخاطر السيولة على القيمة السوقية للسهم، حيث بلغت قيمة (t) 10.213 عند مستوى معنوية 0.001 وهي أقل من 0.05.

خامسا :- الاستنتاجات والتوصيات

1- الاستنتاجات :

- أ - وجود تأثير معنوي لمخاطر السيولة على القيمة السوقية للسهم، وأن 71.6% من التغير في القيمة السوقية للسهم يرجع إلى التغير في مخاطر السيولة التي تتعرض لها المصارف، وأن 28.4% من التغير في القيمة السوقية للسهم يرجع لعوامل أخرى.
- ب- أظهرت نتائج التحليل المالي ان مصرف المتحد للاستثمار يعاني في السنوات الأخيرة من نقص حاد في السيولة النقدية ، أي زيادة تعرضه لمخاطر السيولة ومن ثم إمكانية تعرضه للفشل او الإفلاس حيث يحتفظ برصيد نقدي اقل بكثير من الرصيد المقرر من قبل البنك المركزي العراقي .اما بقية المصارف في عينة الدراسة فكانت مخاطر السيولة منخفضة طول فترة الدراسة.
- ج - تبين في القيمة السوقية لاسهم المصارف التجارية عينة الدراسة إذ بدأت بالانخفاض التدريجي من سنة 2014 الى ان وصلت ادنى قيمة سوقية لها في نهاية فترة الدراسة في معظم المصارف محل الدراسة ، وذلك يرجع لعدة أسباب أهمها الازمة المالية في عام 2014 والركود الاقتصادي وكذلك انخفاض مؤشرات الاقتصاد بالإضافة إلى ضعف حركة السيولة داخل المصارف عينة الدراسة ويرجع ذلك للاحتفاظ المفرط بالسيولة النقدية.

2- التوصيات :

- أ - اتباع المصارف سياسة لاستثمار أموالها الفائضة من خلال إدارة السيولة المصرفية بما يساعدها في تحقيق الأرباح من هذه الأموال المستثمرة. إي تشجيع المصارف على ايجاد آليات جديدة وطرق سليمة تمكنها من استغلال الودائع المتوفرة لديها بشكل أفضل بهدف تحقيق الأرباح .
- ب- توفير السيولة الكافية للمصارف التجارية العراقية لديها دون أفرط أو تفريط وبشكل مستمر لمواجهة سحبات ومتطلبات الزبائن وتوافقا مع التشريعات الصادرة عن البنك المركزي، وايضا استثمار السيولة الزائدة في مجال استثماري يدر ارباح مع مراعاة المخاطر المترتبة عن انخفاض السيولة النقدية ، وخصوصا وان هذه المصارف انها تعمل ضمن بيئة بعيدة عن التنبؤ الواضح .
- ج - يجب على المستثمرين تقييم أوضاع المصارف الموجودة في السوق العراقية من حيث درجة العائد والمخاطرة والسيولة قبل اتخاذ قرار الاستثمار فيها .
- د- ضرورة اهتمام المصارف التجارية الخاصة (عينة الدراسة) على تنوع تعاملها مع قطاعات اقتصادية مختلفة لغرض توزيع وتنوع وتم تقليل المخاطر التي تؤثر على القيمة السوقية للاسهم العادية .

المصادر :

اولا :- المصادر العربية

أ- الكتب

- 1- العامري, محمد علي ابراهيم, (2010), الادارة المالية المتقدمة, الطبعة الاولى , اثراء للنشر والتوزيع, عمان ,الاردن .

ب- الرسائل والاطاريح الجامعية :

- 1- الخفاجي , حسنين حامد شاكر , (2018), قرارات التمويل وانعكاساتها في القيمة السوقية لمنشات الاعمال ,دراسة تطبيقية لعينة من الشركات قطاع الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية , رسالة ماجستير ,غير منشورة , كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة كربلاء.

- 2- المسوتي, ميساء, (2018), أثر التضخم على الأسعار السوقية للأسهم في المصارف , دراسة حالة أسهم بعض المصارف التجارية والإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ,رسالة ماجستير , غير منشور , جامعة بلاد الشام للعلوم الشرعية .
- 3- الأسدي, عبد الحسين, (2005), السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة, رسالة ماجستير, غير منشورة , جامعة كربلاء.
- 4- الموسوي ,احمد حسين احمد , (2016), تأثير الهيكل المالي في مخاطر السيولة , رسالة ماجستير , غير منشورة , كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة كربلاء.
- 5- عثمان ,محمد داود , (2008),اثر مخفضات الائتمان على القيمة البنوك , دراسة تطبيقه على قطاع البنوك التجارية الاردنية باستخدام معادلة Tobin's Q, اطروحة دكتوراه.

ج- الدوريات والبحوث :

- 1- الحمداني , رافعة ابراهيم والجويجاني , اوس فخر الدين ايوب , (2007),تأثير السياسة النقدية في القيمة السوقية للاسهم والسندات , دراسة تحليلية من دول الخليج , مجلة تنمية الرافدين , المجلد (29), العدد(8).
 - 2- عبد الصاحب , ايفان سمير , (2020),تأثير التغير في المبيعات في القيمة السوقية للاسهم , دراسة تحليلية لعينة من الشركات المدرجة في مؤشر (Dow Jones), المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , المجلد (18), العدد(66).
 - 3- مشكور , سعود جايد وصادق ,زهور عبد السلام, (2019), العلاقة بين سياسات توزيع الارباح والقيمة السوقية للاسهم واثرها على حجم التداول , دراسة لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية , مجلة الدنانير , العدد(25).
 - 4- يوسف , مروة عبدالله, (2018), اثر الكلف الوقائية في تعظيم القيم السوقية للاسهم العادية , دراسة تطبيقية لعينة الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية , مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد (1), العدد(49).
 - 5- الدعبي,عباس كاظم و المرسومي , مروج طاهر هنال, (2016), تأثير مخاطر السيولة في الاداء المالي المصرفي , دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الخاصة العراقي , مجلة كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء , المجلد (5), العدد(20).
 - 6- سعيد ,حمزه عبي, (2014), دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة , مجلة الواحة للبحوث والدراسات , المجلد (7) العدد (2) .
- <http://elwahat.univ-ghardaia.dz>
- 7- عبد الستار , رجاء رشيد , (2012), تقويم الاداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد(31) .
 - 8- محسن , بن سليم , (2016), الاساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة , مقارنة السيولة المعرضة للخطر , مجلة الاقتصاد والمالية , العدد(3) . Benredjem_mk@yahoo.fr
 - 9- حدوش شروق, (2020), ادارة المخاطر المالية . <https://elearn.univ-tlemcen.dz>

ثانياً :- المصادر الأجنبية :

A- book:

- 1- Wild, John J,(2017), " Financial Accounting : Information for Decisions " 8th ed – McGraw , Hill , Irwin .
- 2- Wild, John J,(2003), " Financial Accounting , Information for Decisions " 2th ed – McGraw , Hill , Irwin .

B- Master theses:

- 1- Ongera, Esther Nyamusi ,(2014),"The Impact of Shareholding by Shareholders prior to the Initial Public Offering on the Market Values of Companies Listed on the Nairobi Stock Exchange", Master Thesis, Unpublished, College of Business Administration, University of Nairobi.

C- Periodicals:

- 1- Abdellahi, Sayed Amin and Mashkani, Abolfazl Jannati and Hosseini, Seyed Hasan,(2017)," The effect of credit risk, market risk, and liquidity risk on financial performance indicators of the listed banks on Tehran Stock Exchange" , American J. Finance and Accounting, Vol.(5), No.(1).
- 2- Altahtamouni, Farouq Rafiq, Alslehat, Zaher Abdelfattah,(2014), "The Impact of Accounting Indicators and Growth on the Market Value", International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences , Vol.(4) , No.(2).
- 3- Setiabudi , Andy , Agustia , Dian ,(2012)," Fundamental Factor of Firm due to the Firm Value" , Journal of Basic and Applied Scientific Research , Basic. Appl. Sci. Res. ,VOL. (2),NO.(12).
- 4- Badawi, Ahmad,(2017)," Effect of Credit Risk, Liquidity Risk, and Market Risk Banking to Profitability Bank, Study on Devised Banks in Indonesia Stock Exchange" , European Journal of Business and Management, VOL.(9), No.(29).
- 5- Mourhij, Mounzer,(2017), "The Impact of Liquidity and Profitability on the Safety of Syrian Private Commercial Banks", Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series VOL. (33), No.(6).
- 6- Waithaka, S. M., Ngugi, J. K. Aiyabei, J. K. Itunga and P. Kirago,(2012), " Effects of dividend policy on share prices A case of companies in Nairobi Securities Exchange", Prime Journal of Business Administration and Management (BAM), Vol.(2), NO.(8).